الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة البيئة والطاقات المتجددة

مداخلة بعنوان /

التربية البيئة كرهان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 بالجزائر

الاجتماع التشاوري الإقليمي حول البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، 27 – 28 شباط/ فبراير 2019

المقدمة من طرف السيد: دراجي بلوم علقمه

مدير التوعية والتربية والشراكة من أجل حماية البيئة بوزارة البيئة والطاقات المتجددة - بالجزائر -

بعض المؤشرات كمدخل لهاته المداخلة

مساحة الجزائر تقارب 2.4 مليون كلومتر مربع

مشكلة من 48 ولاية و1541 بلدية موزعة عبر كامل التراب الوطني.

فاق عدد السكان الجزائر الأربعة وأربعون (44) مليون نسمة مع نهاية 2018.

بلغ عدد المؤسسات التربوية عبر الإقليم الوطني ما يفوق 27.000 مؤسسة تربوية

عدد المتمدرسين بها فاق التسعة (09) ملايين تلميذ في الأطوار الثلاث.



- عرفت البيئة في الجزائر في السنوات الأخيرة، قفزة نوعية بفضل برامج الاستثمار المتتالية للدولة، الرامية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن
- تم دسترة " الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية طبقا لما جاء في دستور 2016، لاسيما المادتين 19 و68 منه، وبذلك تديشن عهدا جديدا يمنح الحق البيئي قيمة دستورية عليا ملزمة لكل من الدولة ومؤسساتها.



- ▶ قام قطاع البيئة والطاقات المتجددة، بوضع:
- الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة أفاق 2035
- إعداد المخطط الوطني للبيئة في إطار التنمية المستدامة (PNAEDD) آفاق 2035،

- ◄ يرمي هذا المخطط في المقام الأول إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي منسجم
- أدمج مصطلح التنمية المستدامة، بإستحداث مبادئ ومفاهيم لأول مرة في التشريع الجزائري أهمها:
 - مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية - مبدأ الإعلام و المشاركة.



خلال أكثر من 18 سنة، تم تجسيد استثمارات فاقت الإثنين (02) مليار دولار،

المكتسيات

خصصت لإنجاز وتجسيد مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والذي كان لإشكالية النفايات حصة الأسد حيث تم:

- القضاء على أكثر من 3000 مفرغة فوضوية على مستوى التراب الوطني،
 - انجاز 177 مركزا للردم التقني للنفايات المنزلية
 - 38 مركزا لردم النفايات الهامدة.
 - 16 مركز لفرز النفايات المنزلية.
 - 05 محطات تجميع النفايات (déchetteries).
 - إنشاء 47 مؤسسة ولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري (EPIC).

وهذا من أجل التكفل بأكثر من 24 مليون طن في السنة من النفايات المنزلية والهامدة منها

من ضمنها أكثر من سبعة (07) ملايين طن قابلة للاسترجاع والتثمين

خلق ما يعادل 40.000 منصب شغل مباشر وأكثر من 200.000 منصب عمل غير مباشر

قيمة سوق النفايات القابلة للتثمين تقدر بما يفوق 40 مليار دينار سنويا.

- الإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات آفاق 2035 (SNGID)

- المخطط الوطني لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام (MCPD) المخطط الوطني الأنماط الاستهلاك والإنتاج

- المخطط الوطني للمناخ آفاق 2035

- الإستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي ومخططها الوطني آفاق 2035

فبالرغم من هذا الجهد المعتبر وإستثمارات الدولة المتواصلة إلا أنه تم تسجيل وجود بعض النقائص والإختلالات على مستوى الممارسات والذي إستوجب العمل على إيجاد آليات حديثة للتخلص منها للحفاظ على المكتسبات المحققة، وتكييفها مع التطورات والتجارب المجدية على الساحة الوطنية والدولية وهي بالتالي أصبحت تشكل الرهانات الأساسية للدولة والتي يمكن ذكر البعض منها:

1- مواصلة العمل في تحسين الإطار المعيشي للمواطن ولاسيما في التكفل وعصرنة طرق تسيير النفايات الحضرية الصلبة وما شابهها وإدخال أنماط جديدية بالتنسيق مع الجماعات المحلية.

2- جعل من البيئة قطاع منتج وخلاق للثروة في إطار التوجه الجديد للنمط الإقتصادي الجديد آفاق 2030.

وبدون إلتفاف المواطن والمجتمع المدني وتبنيه لكل هاته الجهود والإستثمارات الضخمة وإنسجامه معها، الأمر الذي قد يهدد ديمومتها والتقليص من بلوغ بعض الأهداف المرجوة.

وهو ما استوجب تجنيد المجتمع لفائدة تسيير يومي وسليم للبيئة إلى القيام بأعمال تجديدية في ميدان التربية البيئية، الإعلام وإدخال مقاربات تساهمية وتشاركية جديدة.

بحيث أعطيت أهمية خاصة إلى موضوع التربية البيئية مع الأخذ بعين الإعتبار الطابع الإستراتيجي للمدرسة كنواة أساسية لتنمية مستدامة للأجيال الصاعدة.

فالتربية كما يعرفها العلماء هي تنمية السلوك الإنساني وتغييره، لكي يتماشى مع ما هو سائد في المجتمع، وهي الوسيلة التي يحافظ بها المجتمع على بقائه واستمراره ويكون هذا بنقل تراثها الثقافي للأجيال القادمة.



ونفس الشيء فالتربية البيئية هي جهد تعليمي موجه ومقصود نحو التعرف وتكوين المدركات لفهم العلاقات المعقدة بين الانسان وبيئته بأبعادها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفيزيائية حتى يكون واعيا لمشكلاتها، وقادرا على اتخاذ القرار نحو صيانتها والإسهام في حل مشكلاتها، من أجل تحسين نوعية الحياة لنفسه ولأسرته وللمجتمع ثم للعالم ككل".



جاءت مبادرة كل من وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة التربية الوطنية

بروتوكول اتفاق سنة 2002

أدرجت البيئة في المواد الدراسية التي يمثلها
الكتاب المدرسي،

إدراج مادة التربية البيئية في برامج التعليم الوطنى بكل أطواره

- ◄ إنشاء النادي البيئي لممارسة الأنشطة البيئية
- وكذلك الحقيبة البيداغوجية التي احتوت على كراسات للتربية البيئية للصفين الأول والرابع من التعليم الابتدائي، وكراس للأولى متوسط وآخر للتعليم الثانوي، وترافقها أدلة ودفاتر للنادي البيئي.



جاءت مبادرة كل من وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة التربية الوطنية

وفي سنة 2015 تم إمضاء بروتوكول إتفاق ثانى

يهدف أساسا إلى:

- ▼ تعمیم هاته التجربة علی كافة المؤسسات التربویة عبر كل التراب الوطني
- إعادة تنشيط التربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.



جاءت مبادرة كل من وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة التربية الوطنية

بروتوكول الإتفاق في صيغته الجديدة (الطبعة الثالثة)

طبقا للمادة 31 من البروتوكول الأول لسنة 2002.

- تعزيز المكتسبات من جهة، والاستجابة للتحديات الجديدة في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتنظيمها عن طريق إنجاز نشاطات مدرسية، بيداغوجية ولا صفية؛ من جهة أخرى.
- ◄ وجعل النادي البيئي كفضاء تفاعلي
 وممتع يلجأ إليه التلاميذ للتعبير
 وتطوير معارفهم وأدائهم وسلوكاتهم
 في مجال المواطنة البيئية وحماية
 البيئة والتنمية المستدامة.

أن يصبح ولأول مرة امتداد للأنشطة البيداغوجية التطبيقية للتعلمات المقررة

أين ستصبح نشاطات النادي البيئي أعمال تطبيقية للدروس المقررة يتم تقييمها في المسار التعليمي للتلميذ

ويتم توجيه أنشطة النادي البيئي نحو الإعلام، التحسيس والتربية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة و أيضا:

- التطبيقات الحسنة لأنماط الإستهلاك المستدام
 - رهانات التغييرات المناخية
- حماية الساحل وحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

تم إنشاء لحد الآن ما يفوق $\frac{12.000}{12.000}$ نادي بيئي على مستوى المؤسسات التربوية (من إجمالي 27.000 مؤسسة تربوية أي بنسبة 44 %).

إيصال هاته المفاهيم إلى أكثر من خمسة (05) ملايين تلميذ (أي أكثر من 55 %من تعداد التلاميذ المتمدرسين بالجزائر)

جعلهم سفراء حاملي مشاريع تحسيسية، لأفراد عائلاتهم وأسرهم وما لذلك من أهمية قصوى لتغيير الذهنيات والسلوكيات والتركيز على تكوين الفرد كعنصر أساسي في كلهاته المعادلة.



تم تزويد مؤخرا 2500 نادي بيئي على مستوى كل ولايات الوطن

بتجهيزات الإعلام الآلي والسمعي البصري كدفعة أولى من التجهيزات المبرمجة.

كما سيتم إقتناء تجهيزات أخرى لفائدة هاته النوادي البيئية

الهدف منها إدخال مفهوم الاقتصاد الدائري في الوسط المدرسي ومنه للمجتمع المدني وتتمثل في مجموعة من:

- حاويات نموذجية لفرز النفايات (جزء للنفايات الجافة وجزء للنفايات العضوية أو المبللة أخرى للخبز)،
 - قوالب مكعب من الخشب، خاصة لتسميد النفايات العضوية
 - بيت من نجارة الإلمنيوم ذات حجم 12 متر مكعب (مساحة 03 متر مربع) بغلاف من بلاستيك البلوستيران (Polystyrène).
- لوح للطاقة الشمية لإنارة البيت البلاستيكي، لتمكين التركيب الضوئي الأخضوري للنباتات خزانات مائية من البلاستيك بمختلفة الأحجام لجمع مياه الأمطار و كذا المياه المتسربة من الحنفيات داخل المدرسة بدلا من تركها ترمى في قنوات الصرف الصحي لتدويرها وإعادة استعمالها في السقي (تفادي هدر المياه)

كل هاته التجهيزات مزودة بدلائل وبطاقات تقنية لكيفية إستعمالها و صيانتها و التدرب عليها،

من تمويل ميزانية الدولة لقطاع وزارة البيئة والطاقات المتجددة،

بغلاف مائي يقدر ب: 13 مليون دولار.



الأمر الذي سيمكن هؤلاء التلاميذ من التدرب سنويا عليها داخل هاته النوادي البيئية، لتمكينهم إستعاب هذه المنهجية، لإدراج نظام الفرز الإنتقائي للنفايات المنزلية وكيفية إعادة تدويرها وإستغلالها في مختلف المجالات المخصصة لها في إطار مفهوم الإقتصاد الدائري

والذي من شأنه أن يؤدي بالمدرسة وكل المؤسسات التربوية، لأن تلعب الدور المحوري المنوط بها، بالتأثير الإيجابي على المحيط المجاور لها مباشرة

بنقل هاته السلوكيات و التطبيقات الحسنة في الواقع المعاش لدى العائلات

لإنتهاج هذا النظام ومسايرة الأنظمة الموضوعة من طرف البلديات في مجال تسيير النفايات المنزلية من نظام للفرز ..،

كما هو معمول به:

- جزء للنفايات الجافة (نفايات التعليب وغيرها)
 - جزء للنفايات العضوية أو المبللة
 - جزء آخر للخبز

لكون طرق التحسيس الجوارية والكلاسيكية المستعملة حاليا لإدراج نظام الفرز الإنتقائي، أثبتت أنها غير مجدية و/أو لا تكفي لوحدها ولم تأتي بثمارها بالرغم من الإمكانيات اللوجستيكية والتجهيزات الضخمة المسخرة لها.

والتركيز في هاته المقاربة الجديدة على التلميذ أي الطفل كونه بإمكانه أن يكون أحسن سفير للأسرة والمجتمع بصفة عامة في مثل هكذا منهجية، والتي تتطلب سنوات وهي مراحل نمو هذا التلميذ لنقل هذا النظام المراد وضعه في المجتمع

C

ما سيتم تطبيقه تدريجيا على مراحل بالبلديات عواصم الولايات لوضع حيز التطبيق نظام الفرز الإنتقائي للنفايات المنزلية، بوضع العتاد والتجهيزات اللازمة وكذا المخططات التي من شأنها التجسيد الفعلي للجمع الإنتقائي كشرط أساسي والذي يتبع الفرز الإنتقائي لدى العائلات، لكسب ثقتهم والإندماج كليا في هذا النظام

وهو ما سيضمن من تحقيق الأهداف المرجوة على المدى القريب كرهان أنتهجته الدولة في إطار مفهوم الاقتصاد الدائري

كون قيمة هذا السوق قد قدرت بـ 40 مليون دولار سنويا، حسب نتائج الدراسات الأخيرة بالجزائر.

خلق مجال للتنافس بين المدارس والمؤسسات التربوية، تم إستحداث بموجب هذا البروتوكول الاتفاق الجديد،

وسام «مدرستي المستدامة»،

بحيث يُمنح هذا الوسام سنويا للمؤسسات التعليمية للمراحل الثلاثة الأكثر إندماجا والتزاما بالمشاريع المرتبطة بالتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.



ومن هذا المنطلق جعلت الدولة الجزائرية التربية البيئية في الوسط المدرسي بمثابة الأداة الإستراتيجية، يعول عليها في تحقيق وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال إحداث تغييرا للذهنيات والسلوكيات وتنمية الوعي لدى أطفالنا اليوم كونهم أجيال الغد.

وتوفير كل الآليات لضمان العيش في بيئة سليمة، ما سيسمح لامحالة من تجسيد التزامات الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030 بالجزائر (ODD: 3-4-8-12-13-16) بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

وهو ما يتطلب تضافر كل الجهود وتجنيد لكل الطاقات بكل من مؤسسات الدولة وإقحام المجتمع المدني في هذا المسعى التشاركي في مفهومه الواسع.





شكرا على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته